

ورقة سياسات

السوق الموازية والقطاع المصرفي اليمني: صراع الأدوار في ظل الانقسام النقدي وتعدد أسعار الصرف

ورقة سياسات

السوق الموازية والقطاع المصرفي اليمني: صراع الأدوار في ظل الانقسام النقدي وتعدد أسعار الصرف

إعداد:

ياسر المقطري
باحث اقتصادي

صادر عن وحدة الرصد والدراسات الاقتصادية
بمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي



ديسمبر 2025 م

المحتويات

- المقدمة: 4
- مفهوم السوق الموازية: 5
- الخلفية والسياق: 6
- المرحلة الأولى: توسع النقد خارج البنوك وبرز السوق الموازية 7
- اتساع السوق الموازية على حساب القطاع المصرفي الرسمي 8
- أدوار السوق الموازية 9
 - أولاً: المضاربة وتداول العملات خارج النظام المصرفي الرسمي 9
 - ثانياً: استقطاب تحويلات المغتربين وتكوين أرصدة خارجية 10
 - ثالثاً: التجارة غير الرسمية وتمويل عمليات الاستيراد 10
- آلية التحويل عبر السوق الموازية 11
- المرحلة الثانية: الانقسام النقدي كبيئة خصبة للسوق الموازية 12
 - 1. المضاربة ونقل السيولة 12
 - 2. خلق سعرين للصرف واستخدام العملة الأجنبية كوسيط 12
 - 3. التبادل التجاري كأنه بين دولتين 13
 - 4. غسل الأموال وتمويل الإرهاب 13
 - 5. تأسيس شبكات تحويل غير خاضعة للرقابة 14
- أدوار البنك المركزي والسوق الموازية 15
 - إدارة السيولة النقدية 15
 - مزادات بيع العملة الأجنبية 15
 - تنظيم أعمال شركات الصرافة 15
 - تأسيس الشبكة الموحدة للحوالات 16
 - رفع رأس مال البنوك وبنوك التمويل الأصغر 16
 - الضغط على البنوك لنقل مقراتها أو مراكز عملياتها 16
- الآثار المترتبة على السوق الموازية: 17
 - السياسات القائمة: 18
 - وصف المشكلة: 20
- الخيارات والحلول: 21
 - الخيار الأول: منصة لتداول العملات الأجنبية (FX Trading Platform) 21
 - الخيار الثاني: حساب موحد لإدارة النقد الأجنبي 24
 - (Unified Foreign Exchange Management Account)
- تجارب بعض الدول: 26

المقدمة:

شهد القطاع المصرفي والاقتصادي في اليمن خلال العقد الأخير مرحلتين مفصليتين شكّلتا نقاط تحول عميقة في مسارهما وانعكاساتهما على المستقبل الاقتصادي والمالي للبلاد. بدأت المرحلة الأولى مع اندلاع الصراع المسلح وسيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء أواخر عام 2014، ثم دخول التحالف العربي على خط المواجهة، وصولاً إلى ديسمبر 2019 حين أقدمت جماعة الحوثي على منع تداول الإصدارات الجديدة من العملة المطبوعة من قبل البنك المركزي التابع للحكومة الشرعية، وهو ما دشّن المرحلة الثاني.

تخللت هاتين المرحلتين متغيرات اقتصادية عميقة أثرت بوضوح على الأداء المصرفي والمالي، إلا أن المرحلة الثانية عمّدت الأخطر والأكثر تأثيراً، إذ أفرزت انقسامًا نقديًا حادًا تجلّى في وجود سعرين مختلفين لصرف العملة المحلية بفارق تجاوز خمسة أضعاف، الأمر الذي انعكس سلبيًا على مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية والمالية.

وفي كلتا المرحلتين برزت السوق الموازية باعتبارها المستفيد الأكبر؛ ففي المرحلة الأولى استغلت صدمة القطاع المصرفي ومحاولات البنك المركزي الحفاظ على استقرار أسعار الصرف في ظل أزمة السيولة، بينما أسهم الانقسام النقدي وازدواجية القرار بين البنك المركزي في عدن بعد نقل مقره الرئيسي إليه وفرعه في صنعاء خلال المرحلة الثانية في توفير بيئة خصبة مكّنت السوق الموازية من توسيع أنشطتها والقيام بأدوار موازية للقطاع المصرفي، لا سيما في العمليات الخارجية.

وترتكز هذه الورقة البحثية على تحليل هذا المكوّن الرئيس من السوق الموازية، والمقصود به شركات ومنشآت الصرافة غير المرخصة أو غير الملتزمة بالضوابط القانونية والإجرائية المنظمة للنشاط المصرفي في اليمن، إضافةً إلى الأفراد أو الكيانات المضاربين بالعملة.

مفهوم السوق الموازية:

يُقصد بالاقتصاد الموازي أو اقتصاد الظل جميع الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة رسمياً، سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، والتي لا تخضع للضرائب.

في الشرق الأوسط وآسيا يشكل اقتصاد الظل 25-35 % من الناتج المحلي، مقابل 14-16 % في الاقتصادات المتقدمة¹، ويصل في بعض الدول العربية إلى نسب مرتفعة: مصر 40 %، المغرب 30 %، الأردن 20 %، سورية 40 %، السعودية 19.95 %، العراق 80 %، والجزائر 30 %². أما في اليمن فلا توجد إحصاءات دقيقة، لكن يُتوقع أن تكون النسبة كبيرة فالتهرب الضريبي والجمري وعدم تسجيل كثير من الأنشطة التجارية رسمياً في اليمن أعلى مقارنة بدول عربية أخرى نظراً لتراجع البلد في معايير الشفافية والنزاهة الدولي.

وتُعد السوق الموازية للعملات في اليمن جزءاً من هذا الاقتصاد غير الرسمي، وتشمل شركات الصرافة غير المرخصة والمخالفين للأنظمة، إضافة إلى المضاربين وتجار الحرب. وهي من أبرز التحديات الاقتصادية في بلد يعتمد على الاستيراد.

يشرف البنك المركزي اليمني ووحدة الاستخبارات المالية على مراقبة نزاهة المؤسسات، ورغم أن تقييم مجموعة العمل المالي (FATF) عام 2008 كشف عن قصور في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أن اليمن أحرز تقدماً لاحقاً، واستعان البنك المركزي بعد انتقاله إلى عدن بخبرات استشارية دولية لتعزيز الرقابة المالية.



1 - Medina, Leandro, and Friedrich Schneider. Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years?, International Monetary Fund, January 24, 2018. https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2018/01/25/Shadow-Economies-Around-the-World-What-Did-We-Learn-Over-the-Last-20-Years-45583?utm_source=chtgpt.com

2 - السوق السوداء وتأثيراتها على الدولة، المركز الديمقراطي العربي، ديسمبر 2022. <https://democraticac.de/?p=86749>

الخلفية والسياق:

أدت سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء واندلاع النزاع المسلح في مارس 2015 إلى تدهور حاد في مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية لليمن، ووفقاً لتقرير صادر عن مجموعة البنك الدولي (ربيع 2016)، سجل الناتج المحلي الإجمالي انكماشاً بنسبة 28 % خلال عام 2015، فيما بلغ معدل التضخم حوالي 30 %، وارتفع العجز المالي إلى ما نسبته 11.4 % من الناتج المحلي الإجمالي. كما تراجعت الاحتياطيات الأجنبية إلى أقل من ملياري دولار، وهو مستوى لا يغطي سوى ما يقارب شهرين من الواردات.³

وفي ظل هذا التدهور، واصل البنك المركزي إدارة السياسة النقدية استناداً إلى تفاهم غير معلن بين أطراف الصراع، وبدعم ضمني من بعض المؤسسات المالية الدولية، حيث استمر في صرف مرتبات موظفي الدولة في القطاعين المدني والعسكري، بما في ذلك وزارة الدفاع، إضافة إلى تغطية جزء من النفقات التشغيلية من الموارد المتاحة. غير أن هذه الموارد تراجعت تدريجياً نتيجة تسرب جانب من الإيرادات العامة خارج نطاق البنك المركزي، ما دفعه إلى تمويل العجز من خلال إصدارات نقدية جديدة بلغت 400 مليار ريال من العملة المطبوعة لديه⁴. كما اعتمد البنك على نحو 4.7 مليار دولار هي إجمالي الاحتياطيات الأجنبية المتاحة لتغطية تلك الإصدارات، مستخدماً آلية "الاستعاضة" عبر التدخل المباشر في سوق الصرف لبيع العملة الأجنبية وتلبية احتياجات المستوردين.⁵

وقد أسفرت تلك السياسات، بالتوازي مع عوامل أخرى، عن زيادة ملحوظة في حجم المعروض النقدي بالعملة المحلية والأجنبية خارج الجهاز المصرفي، وعن استنزاف السيولة لدى البنك المركزي، وهو ما قاد إلى بروز أزمة سيولة حادة في منتصف عام 2016. وأفضت هذه الأزمة إلى تراجع ثقة المودعين بالبنوك، الأمر الذي هباً بيئة خصبة لانتشار السوق الموازية التي بدأت تمارس أدواراً مشابهة للبنوك التجارية وتوسع نطاق نفوذها داخل القطاع المالي والمصرفي. ويظهر ذلك جلياً في الارتفاع الكبير لعدد محلات وشركات الصرافة، حيث ارتفع العدد من 517 في عام 2011 إلى 565 في 2012، ثم إلى 600 في 2014، قبل أن يقفز إلى 1350 في عام 2018، من بينها نحو 800 منشأة تعمل دون تراخيص رسمية من البنك المركزي اليمني.⁶

3 - تقرير تشخيص القطاع المالي في اليمن، مجموعة البنك الدولي، ديسمبر 2024، https://documents1.worldbank.org/curated/en/099102324070011985/pdf/P177631-d18a7ee4-3fcf-4393-9665-77f928b3e43a7.pdf?utm_source=chatgpt.com

4 - نشرة المستحدثات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن الاقتصاد اليمني إلى أين ، العدد 30.

5 - تقرير موجز يرصد الأوضاع الاقتصادية، البنك الدولي، خريف 2018.

6 - السوق الموازية ودور البنك المركزي في الرقابة عليها، ورقة سياسات عامة، مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي، 2018.

وقد مر القطاع المصرفي منذ ذلك الوقت بمرحلتين محورتين:

• المرحلة الأولى (2015-2019):

اتسمت بأزمة السيولة النقدية، ونقل مقر البنك المركزي إلى عدن، وإصدار عملات جديدة، إضافة إلى إغلاق حسابات البنوك اليمنية بالدولار الأمريكي لدى البنوك المراسلة. وفي هذه المرحلة، عززت السوق الموازية حضورها لتصبح المصدر الرئيس لتمويل عمليات الاستيراد.

• المرحلة الثانية (منذ ديسمبر 2019):

بدأت مع قرار جماعة الحوثي منع تداول العملة المطبوعة من قبل البنك المركزي في عدن، وهو ما وفر للسوق الموازية فرصة أكبر للتوسع والهيمنة على المشهد المالي من خلال استغلال ازدواجية القرارات النقدية. وأدى ذلك إلى فرض سعرين مختلفين للصرف، وأسفر عن انقسام نقدي ومالي عميق، نتج عنه انهيار غير مسبوق في قيمة العملة المحلية.

المرحلة الأولى: توسع النقد خارج البنوك وبروز السوق الموازية

للحظ التي ترى فيها السلطات النقدية أنها قادرة على تغطية عجز السوق والحفاظ على استقرار سعر الصرف؛ هي الفرصة المثالية للسوق الموازية، حيث كانت السوق الموازية في اليمن تترقب ضخ المزيد من العملات الأجنبية خلال عامي 2015، 2016 لتتمكن من الاستحواذ على نسبة كبيرة منها، مدركة أن استمرار تدخل البنك المركزي أمر غير ممكن في ظل ظروف الحرب، وأن المعروض من النقد الأجنبي محدود ولن يتجدد، وسوف يستنزف وسيؤدي تدريجيًا إلى تراجع قيمة العملة المحلية.

تدخل البنك المركزي بين عامي 2015 و2016 ببيع مبالغ من النقد الأجنبي بشكل مباشر لدعم سعر الصرف، ففي عام 2016 باع نحو 1.2 مليار دولار بمعدل 200 مليون دولار شهريًا. عبر ما سمي بألية "الاستعاضة"، وذلك لتأمين تدفق السلع الأساسية مثل القمح والحليب والسكر والأدوية، حيث كان يتم صرف العملة للتجار مقابل مستندات استيراد رسمية وبسعر الصرف الرسمي، غير أن هذه الآلية افتقرت إلى الرقابة الصارمة في ظل الحرب وضعف السيطرة على المنافذ الجمركية البرية والبحرية.

ارتفع حجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي، إذ تشير بيانات البنك المركزي إلى ارتفاعه بمقدار 222 مليار ريال عام 2015، ووصل إلى 298 مليار ريال الربع الأول من عام 2016⁷ ونسبة زيادة 753 % و 1046 % عن عام 2014 والبالغ 26 مليار ريال، ليصل النقد المتداول خارج البنوك إلى 1.34 ترليون ريال عام 2016،⁸ وقد تضافت هذه العوامل مع تداعيات الحرب لتهيئة الظروف لبروز وظهور السوق الموازية للعملات كلاعب رئيسي في النشاط الاقتصادي، وهو ما يوضحه صندوق النقد الدولي بقوله إن هذا الوضع "ينشأ حين لا يستطيع البنك المركزي تلبية الطلب عند السعر الرسمي"، فتظهر السوق الموازية كبديل لذلك.⁹

7 - أحمد الطيار، لجنة الخبراء الأكاديميين تشخ الوضع الاقتصادي والمالي، صحيفة الثورة العدد 18968، 25 أكتوبر 2016.

8 - التقرير السنوي البنك المركزي اليمني، ديسمبر 2020.

9 - International Monetary Fund (IMF). Official and Parallel Exchange Rates. IMF Special Series on COVID-19. Washington, DC: International Monetary Fund, 2020. <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/covid19-special-notes/en-special-series-on-covid-19-official-and-parallel-exchange-rates.aspx>

اتساع السوق الموازية على حساب القطاع المصرفي الرسمي

أدت أزمة السيولة التي شهدتها القطاع البنكي إلى اهتزاز ثقة القطاع التجاري بالمصارف، ما دفع إلى زيادة السحوبات النقدية وتسرب السيولة نحو السوق الموازية، في ظل شح موارد النقد الأجنبي وتراجع الأرصدة الخارجية للبنوك نتيجة تسرب جزء كبير من الحوالات المالية عبر القنوات غير الرسمية. وقد وجدت المصارف نفسها أمام معضلة مزدوجة بين تلبية احتياجات المستوردين في الخارج أو مواجهة سحب أرصدهم للبحث عن بدائل داخلية، في وقت قيد فيه البنك المركزي عمليات السحب من حساباتها بسبب انعدام السيولة.

كما واجهت البنوك تحديات إضافية تمثلت في إغلاق حساباتها بالدولار الأمريكي لدى البنوك المراسلة بقرارات من وزارة الخزانة الأمريكية، الأمر الذي قيد قدرتها على سداد التزامات الاستيراد بالعملة الصعبة، وأجبرها على اللجوء إلى اليورو رغم تكاليفه الإضافية.

وبعد نقل المقر الرئيسي للبنك المركزي إلى عدن في سبتمبر 2016، لجأ الأخير إلى طباعة عملات جديدة لتغطية النفقات العامة والمزبقات، ما أدى إلى توسع العرض النقدي ليصل إلى 3.6 تريليون ريال¹⁰.

تشير البيانات إلى اتساع نشاط الصرافة بشكل ملحوظ خلال تلك المرحلة، حيث ارتفع عدد منشآت الصرافة الفردية المرخصة في عدن عام 2023 إلى (332) منشأة، إضافة إلى (96) شركة صرافة و(86) وكيلًا للحوالات المالية، فيما بلغ عدد شركات الصرافة المسجلة في صنعاء أكثر من (170) شركة. وقد شهدت الفترة ما بين 2014 و2023 نموًا ملحوظًا في هذا القطاع، إذ ارتفع عدد شركات الصرافة في صنعاء من 179 إلى 415 شركة، وفي عدن من 34 إلى 91 شركة.¹¹



10 - التقرير السنوي البنك المركزي اليمني، ديسمبر 2020.

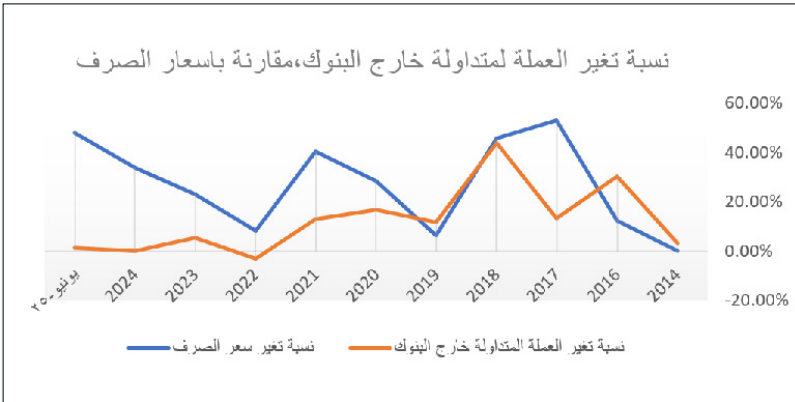
11 - تقرير تشخيص القطاع المالي في اليمن، مجموعة البنك الدولي، ديسمبر 2024، https://documents1.worldbank.org/curator/-/open?open=50001224070011985/pdf/P177631-d18a7ee4-3fcf-4393-9665-77f98b3e43a7.pdf?utm_source=chatgpt.com

أدوار السوق الموازية:

شهدت السوق الموازية توسعًا ملحوظًا في أنشطتها، لتتجاوز المهام المصرح بها وفقًا للقانون رقم (19) لسنة 1995،¹² ولا سيما المواد (21، 22، 23) التي تحظر على منشآت الصرافة ممارسة وظائف البنوك مثل إجراء التحويلات المالية للأغراض التجارية، وفتح الحسابات، والتعاملات الدائنة والمدينة، أو تنفيذ عمليات تداول عملات بسقوف كبيرة. غير أنَّ هذه السوق تجاوزت تلك القيود القانونية، ومارست أحيانًا متعددة يمكن إبرازها فيما يلي

أولاً: المضاربة وتداول العملات خارج النظام المصرفي الرسمي

تضاعف حجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي ليلبلغ نحو 3.2 تريليون ريال يمني بنهاية ديسمبر 2024،¹³ ويتركز معظمه لدى شركات ومنشآت الصرافة. وقدر تقرير للبنك الدولي حجم أصول شركات الصرافة بين 1.4 و2 تريليون ريال، فيما تحتفظ هذه الشركات بنسبة 52 % من إجمالي النقد المتداول في القطاع المصرفي.¹⁴ كما أشار تقرير لجنة الخبراء الأكاديميين عام 2016 إلى أن نحو 1.3 تريليون ريال (ما يعادل 5.2 مليار دولار) متداولة خارج البنوك المحلية، وهو ما يعادل 40% من قيمة الواردات السنوية للبلاد.¹⁵



12 - قانون اعمال الصرافة، قرار جمهوري رقم (19) لسنة 1995، مكتب النائب العام، https://agovemen.net/lib_details.php?id=18

13 - نشرة التطورات النقدية والمالية، البنك المركزي اليمني، ديسمبر 2024.

14 - تقرير تشخيص القطاع المالي في اليمن، مجموعة البنك الدولي، ديسمبر 2024، https://documents1.worldbank.org/curated/en/099102324070011985/pdf/P177631-d18a7ee4-3fcf-4393-9665-77f98b3e43a7.pdf?utm_source=chatgpt.com

15 - احمد الطيار، لجنة الخبراء تشخص الوضع المالي والاقتصادي للبلاد، صحيفة التورة، مرجع سبق ذكره.

ثانيًا: استقطاب تحويلات المغتربين وتكوين أرصدة خارجية

استغلت السوق الموازية القيود المفروضة في المملكة العربية السعودية على تحويلات المغتربين والمستثمرين، ولا سيما القيود على تحويل المبالغ الكبيرة بشكل مباشر. وبذلك وفرت قنوات غير رسمية لنقل الأموال، الأمر الذي حرم القطاع المصرفي الرسمي من الاستفادة من تلك التدفقات المالية. وبحسب تقرير ACAPS (أكتوبر 2021)، تُعد تحويلات المغتربين مصدرًا رئيسيًا لتغذية الطلب على العملات الأجنبية في الداخل، إلا أن جزءًا كبيرًا منها لا يمر عبر البنوك وإنما يتم صرفه عبر وكالات الصرافة أو قنوات الحوالة غير الرسمية.¹⁶

ثالثًا: التجارة غير الرسمية وتمويل عمليات الاستيراد

من خلال استحوادها على نسبة كبيرة من تحويلات المغتربين بالريال السعودي والدولار الأمريكي، استطاعت السوق الموازية تكوين أرصدة خارجية استخدمتها في تمويل الاستيراد عبر شبكات متخفية وتطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي، بعيدًا عن أي رقابة أو تسجيل محاسبي رسمي. وتتم هذه العمليات عادة عبر خطوتين رئيسيتين

1. الخطوة الأولى:

يقوم مغترب بتحويل مبلغ (مثلًا مليون ريال سعودي) إلى مندوب إحدى شركات الصرافة اليمنية في السعودية، على أن تسلم الشركة في اليمن المبلغ المقابل للمستفيد الذي يحدده المغترب. بهذه الآلية تحصل الشركة على رصيد خارجي بالعملة الأجنبية.

• الخطوة الثانية:

تستخدم الشركة هذا الرصيد لتمويل عمليات تجارية، كتحويل مبلغ (300 ألف دولار) إلى الصين مقابل إيداع محلي بالريال. ويتم التحويل عبر طرف ثالث (مثل تاجر في السعودية أو حساب خارجي)، ويحقق الصراف أرباحًا من فروق أسعار الصرف والعمولات، حيث يبيع للتاجر بسعر أعلى (3.85 ريال سعودي للدولار) ويشتري الدولار بالسعر الرسمي (3.75 ريال سعودي). تصل الحوالة إلى حساب المورد الصيني أو مكتب الاستيراد، ومن ثم تُشحن البضاعة إلى اليمن أو عبر موانئ وسيطة مثل دبي وجدة.

هذه الآلية تُستخدم يوميًا في مئات العمليات وبمبالغ تصل إلى عشرات الملايين من الدولارات، ما أتاح للسوق الموازية السيطرة على حركة الحوالات الخارجية وتمويل التجارة وامتلاك السيولة والأرصدة داخليًا وخارجيًا. وقد أكد عاملون في بعض شركات الصرافة - من خلال مقابلات شخصية - أن الخدمات الإلكترونية للبنوك في دول الجوار ساعدت على تمرير هذه العمليات، حيث يمكن للصراف التحويل مباشرة باستخدام حسابات وهمية لتجار في دول الجوار.

آلية التحويل عبر السوق الموازية



ونتيجة لذلك، تكبد القطاع المصرفي الرسمي خسائر كبيرة، كما اتسع حجم التداول النقدي خارج النظام البنكي، ما حدّ من قدرة السياسة النقدية على ضبط السيولة والتأثير في التوازنات الاقتصادية العامة. والغريب في الأمر كيف تقبل دول (مثل الصين، الهند، الإمارات) تصدير منتجاتها إلى اليمن عبر فواتير وحوالات صادرة باسم شركات غير يمنية، وتمتلك هذه الدول بنية تشريعية وقانونية وأجهزة رقابية متقدمة في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

المرحلة الثانية: الانقسام النقدي كبيئة خصبة للسوق الموازية

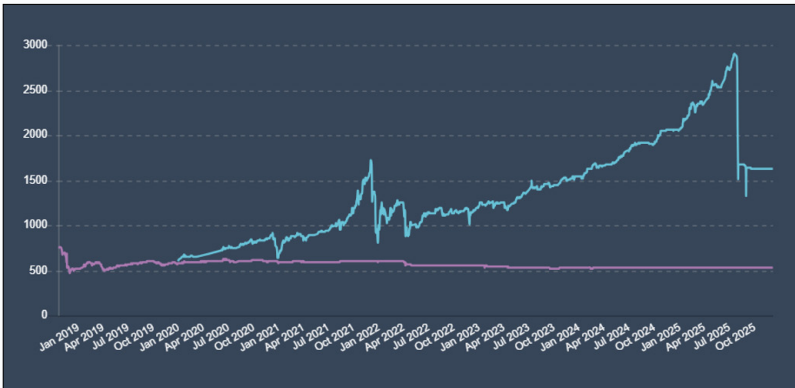
في 19 ديسمبر 2019 أصدر البنك المركزي في صنعاء قرارًا يقضي بمنع تداول أو حيازة الأوراق النقدية الجديدة التي طبعت من قبل البنك المركزي والحكومة الشرعية في عدن. وقد برر البنك هذا القرار بأن التعامل بتلك الأوراق يلحق أضرارًا جسيمة بالاقتصاد الوطني، وألزم المواطنين باستبدالها خلال مدة ثلاثين يومًا بعملة إلكترونية أو ورقية من الإصدارات القديمة. هذا القرار مثل صدمة للنظام النقدي اليمني وخلف آثارًا ما زالت مستمرة وتتفاقم مع مرور الوقت، ومن أبرز تداعياته:¹⁷

1. المضاربة وتهريب السيولة

أسهمت السوق الموازية في تفاقم الخلل النقدي من خلال المضاربة بالعملة وتهريب الأموال ونقل السيولة المحلية والأجنبية بين المحافظات، مستغلة فروقات أسعار الصرف الناجمة عن ازدواجية قرار البنك المركزي بين صنعاء وعدن، وهو ما قوض فعالية السياسات المالية والنقدية.

2. خلق سعرين للصرف واستخدام العملة الأجنبية كوسيط

أدى القرار إلى استخدام الدولار الأمريكي والريال السعودي كوسيط للتبادل اليومي بين مناطق الشمال والجنوب، نتيجة الفجوة الكبيرة بين قيمة الإصدارات النقدية القديمة والجديدة. ورغم استمرار التحويلات بين الجانبين، فإن ميزان الحركة المالية يميل لصالح صنعاء، كونها مركز النشاط التجاري منذ ما قبل الحرب، إضافة إلى اعتماد مناطق الحكومة الشرعية على المنتجات الزراعية والغذائية القادمة من مناطق الحوثيين. وهذا الوضع شكل ضغطاً كبيراً على طلب العملات الأجنبية، وأدى إلى خلق سعرين للريال اليمني، اتسعت الفجوة بينهما لتصل إلى 6 اضعاف.



Yemen economic tracking initiative , <https://yemen.yeti.acaps.org/xr-commodities/>

متوسط سعر الصرف في عدن
متوسط سعر الصرف في صنعاء

3. تبادل تجاري بين دولتين

تعاملت جماعة الحوثي مع مناطق سيطرتها كما لو كانت دولة مستقلة، حيث أصبح شراء السلع منها شبيهًا بالاستيراد من الخارج. ومن أبرز السلع التي تُباع لمناطق الشرعية

- بضائع مستوردة عبر ميناء الحديدة يعاد تواريخها ويبيعها في مناطق الشرعية.
 - منتجات المصانع الغذائية والدوائية والمشروبات الواقعة في نطاق سيطرة جماعة الحوثي.
 - المحاصيل الزراعية مثل الفواكه والخضروات والقات.
 - خدمات الاتصالات والإنترنت، والتي تدر مبالغ كبيرة وتباع بالعملة الجديدة ثم تُحوّل إلى عملات أجنبية.
- هذا الحجم الكبير من التبادل التجاري باستخدام الدولار والريال السعودي ساهم في تكوين سوق نشطة ودائمة للسوق الموازية.

4. غسل الأموال وتمويل الإرهاب

شكلت السوق الموازية بيئة خصبة لغسل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة خلال الحرب. وقد تنوعت أساليبها بين

- تحويل الأموال داخليًا وخارجيًا بدون وثائق أو مؤيدات.
- نقل أموال مجهولة المصدر عبر قنوات تبدو مشروعة.
- فتح حسابات لتجار الحرب والمتورطين في الفساد.
- شراء أصول وعقارات بأموال غير معروفة المصدر.
- عمليات استيراد وهمية وتهريب أموال للخارج.
- المتاجرة بالعملات المشفرة واستخدامها لإخفاء الأموال.
- استنزاف النقد الأجنبي من خلال استقبال الحوالات خارج القنوات الرسمية.



5. تأسيس شبكات تحويل غير خاضعة للرقابة

نشأت شبكات تحويل وصرافة فردية تعمل بعيدًا عن الرقابة الرسمية، وتدير أنظمة مالية مرنة ومخفية تعرقل السياسة النقدية. وتتركز هذه الشبكات في صنعاء، حيث تستقطب مبالغ ضخمة من الريال والعملات الأجنبية، وتخلق أسعارًا موازية بين الأرصدة الشبكية والنقدية.

ووفقًا لتقرير للبنك الدولي، يعتمد 71 % من المجتمعات المحلية على مكاتب صرافة غير رسمية، فيما يستخدم 64 % نظام "الحوالة" كوسيلة رئيسية لتحويل الأموال بدلاً من البنوك.¹⁸ كما أشارت تقارير إعلامية إلى وجود مليارات الريالات وملايين العملات الأجنبية عالقة في هذه الشبكات على شكل حوالات غير مستلمة، حيث تمتلك إحدى الشبكات وحدها أكثر من 60 ألف حوالة منسية، بينها نحو 2 مليار ريال يمني وأكثر من 6 ملايين ريال سعودي.¹⁹

18 - تقرير تشخيص القطاع المالي في اليمن، مجموعة البنك الدولي، ديسمبر 2024، https://documents1.worldbank.org/curated/en/099102324070011985/pdf/P177631-d18a7ee4-3fcf-4393-9665-77f98b3e43a7.pdf?utm_source=chatgpt.com

19 - حوالات منسية بمليارات الريالات، برنامج شبكات، قناة الجزيرة، فبراير 2023.

أدوار البنك المركزي بعد نقل إدارته

منذ نقل المقر الرئيسي للبنك المركزي اليمني إلى عدن بموجب القرار الجمهوري رقم (119) لسنة 2016، تبنى البنك مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى مواجهة الأزمة النقدية والمالية والحد من اتساع السوق الموازية، التي تعززت بفعل الانقسام السياسي والاقتصادي. ويمكن إبراز أهم تلك السياسات فيما يلي

• إدارة السيولة النقدية

عقب انتقاله مباشرة، لجأ البنك إلى طباعة وإصدار عملة جديدة لتغطية العجز في السيولة وتمويل رواتب القطاع العام. ووفقاً لتقارير البنك، بلغ حجم الإصدارات النقدية 1.7 ترليون ريال خلال الفترة من سبتمبر 2016 حتى ديسمبر 2019، ليصل إلى 3.6 ترليون ريال بحلول ديسمبر 2024²⁰. وفي ديسمبر 2021، ومع تغيير مجلس الإدارة²¹، اتخذ قرار بوقف تمويل العجز عبر الإصدار النقدي، والاتجاه نحو تغطية النفقات من خلال صادرات محدودة من المشتقات النفطية بالتنسيق مع الحكومة.

• مزادات بيع العملة الأجنبية

استحدث البنك آلية المزادات الإلكترونية عبر منصة Refinitiv، مستخدماً أرصده من المساعدات والمنح الخارجية، إلى جانب الإيداعات النقدية لدول التحالف (خصوصاً السعودية)، إضافة إلى حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي. وبلغت قيمة العطاءات المشتراة من البنوك حتى نهاية عام 2024 نحو 2 مليار دولار من إجمالي 3 مليارات دولار مطروحة، أي بنسبة 69.7 %، وذلك لتغطية احتياجات أساسية مثل الغذاء والدواء.²² كما بلغت قيمة المزادات المنفذة 209.8 مليون دولار خلال النصف الأول من عام 2025، من إجمالي عروض وصلت إلى 460 مليون دولار.²³

• تنظيم أعمال شركات الصرافة

عمل البنك على تنظيم القطاع من خلال إصدار لوائح وأدلة محدثة، ورفع متطلبات رأس المال على النحو الآتي: مليار ريال لشركة الصرافة التضامنية، 500 مليون للمنشأة الفردية، و100 مليون لوكيل الحوالة.²⁴ كما كثف عمليات التفتيش والرقابة الميدانية، وأطلق برامج تدريبية لدعم الامتثال التنظيمي، إلى جانب إصدار تعاميم متكررة لضبط أنشطة الصرافة وتقليل المخاطر المرتبطة بها.

20 - نشرة التطورات النقدية والمالية، البنك المركزي اليمني، ديسمبر 2024. <https://cby-ye.com/files/67bebccb000e.pdf>
21 - قرار رئاسي رقم 14 لسنة 2021 بشأن تشكيل مجلس إدارة جديد للبنك المركزي، وكالة سبأ للأخبار، ديسمبر 2021. <https://www.sabanew.net/viewstory/81751>
22 - نشرة التطورات النقدية والمالية، البنك المركزي اليمني، يونيو 2024. https://english.cby-ye.com/files/66fcee194c1df.pdf?utm_source=chatgpt.com
23 - الموقع الإلكتروني للبنك المركزي اليمني، مزادات بيع العملة، يونيو 2025. <https://cby-ye.com/auctions?page=3>
24 - قرار رقم 58 لسنة 2022 بشأن تنظيم أعمال الصرافة، البنك المركزي اليمني، أغسطس 2022. <https://cby-ye.com/files/62ed43decd074.pdf>

• تأسيس الشبكة الموحدة للحوالات

بموجب القرار رقم (18) لسنة 2020، أسس البنك المركزي «الشبكة الموحدة للحوالات - UNMONEY»²⁵، التي جرى تفعيلها رسميًا في فبراير 2024 برأسمال أولي قدره 5 مليارات ريال. وفي يونيو 2024، صدر القرار رقم (23) الذي أوقف عمل شبكات البنوك وشركات الصرافة الأخرى، وقصر جميع الحوالات الداخلية على الشبكة الموحدة، بهدف الحد من المضاربة المالية وتعزيز الرقابة. كما شجع البنك البنوك المنقولة إلى عدن على المساهمة في الشبكة، ورفع رأسمالها إلى 12 مليار ريال،²⁶ مع منحها دورًا محوريًا في إدارتها وتطويرها لتكون منصة رئيسية للمدفوعات.



• رفع رأس مال البنوك وبنوك التمويل الأصغر

ضمن مساعيّه لتعزيز الشمول المالي، منح البنك تراخيص جديدة لبنوك التمويل الأصغر، ورفع رأسمالها تدريجيًا من 5 مليارات ريال بموجب القرار (2022-2-11) إلى 15 مليار ريال بموجب القرار (2023-3)، مع إلزامها بسداد 50 % سنويًا على مدى عامين.²⁷ كما حظر الجمع بين نشاط الصرافة وبنوك التمويل الأصغر، إلا أن التداخل بين النشاطين استمر عمليًا. وفي السياق ذاته، أصدر البنك القرار رقم (2022-8) القاضي برفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك العاملة في اليمن إلى 45 مليار ريال،²⁸ والقرار رقم (2022-9) برفع نسبة الاحتياطي القانوني من الأرباح السنوية إلى 25 %.

• الضغط على البنوك لنقل مقراتها أو مراكز عملياتها

أصدر البنك المركزي قراراً رقم (17) لعام 2024 قضى بأن جميع البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، وبنوك التمويل الأصغر العاملة في اليمن "تنقل مقراتها من صنعاء إلى العاصمة المؤقتة عدن". ومنح القرار مهلة 60 يوماً للبنوك للامتثال ونقل مقراتها/مراكز عملياتها، ومن يتخلف عن النقل خلال المهلة المذكورة ستعرض إلى «إجراءات قانونية» بموجب قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.²⁹

إلا أن القرار المذكور لم يتم تنفيذه على الفور حيث تعرضت البنوك إلى ضغوط كبيرة من قبل فرع المركزي في صنعاء الواقع تحت سيطرة جماعة الحوثي ساهمت في تشتيت قرار البنوك والتأثير على علاقاتها بالبنوك المراسلة والتي تلزم بتعليمات وقرارات المركزي التابع للحكومة الشرعية والذي طلبت منها شهادة إثبات نقل مقراتها إذا رغبت في الاستمرار بتنفيذ عملياتها.

25 - قرار رقم 18 لعام 2020، البنك المركزي اليمني، <https://cby-ye.com/news/58>

26 - الموقع الرسمي للبنك المركزي اليمني، يوليو 2025، <https://cby-ye.com/news/826>

27 - قرار رقم 3 لسنة 2023 بشأن رفع رؤوس أموال بنوك التمويل الأصغر، البنك المركزي اليمني، ديسمبر 2023، <https://cby-ye.com/files/659aa2ee5852b.pdf>

28 - قرار رقم 8 لسنة 2022 بشأن رفع رأس مال البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية، مارس 2022، <https://cby-ye.com/files/623ad7ce6d172.pdf>

29 - الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي اليمني، https://cby-ye.com/news/658?utm_source=chatgpt.com

الآثار المترتبة عن السوق الموازية:

- السوق الموازية في اليمن هي أحد مظاهر الحرب، وانهيار مؤسسات الدولة، وغياب الشفافية، والانقسام السياسي. وإحدى عوامل التدهور الاقتصادي والمعيشي الحالي، وإذا لم يتم ضبطها، فإنها ستؤدي إلى مزيد من التدهور ومن أهم آثارها الآتي
- السوق الموازية للعملات تؤدي إلى تقلبات حادة في سعر الصرف، وتضعف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية.
- الفجوة بين سعري الصرف في عدن وصنعاء تهدد النظام المصرفي.
- صعوبة في إدارة الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية.
- تهريب العملة إلى الخارج، ما يؤدي إلى نقص حاد في النقد الأجنبي داخل البلاد.
- ارتفاع تكلفة استيراد السلع نتيجة تدهور سعر الصرف، مما يؤدي إلى تضخم حاد بلغ أكثر من 30 % عام 2024.
- أسعار المواد الغذائية، الوقود، الأدوية، وغيرها من السلع الضرورية ترتفع بشكل كبير بسبب اعتماد التجار على السوق الموازية للحصول على العملات الأجنبية.
- تراجع قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية، ويزداد الفقر، وارتفاع التضخم.



السياسات القائمة:

عملت جماعة الحوثي على غلق منطقة سيطرتها اقتصادياً وقلصت من حجم التبادل السلعي مع مناطق الشرعية بفرض رسوم جمارك إضافية، مع اعتمادها على تحصيل الإيرادات والجبايات المختلفة بكفاءة عالية في تمويل عملياتها، وأوقفت صرف المرتبات كأهم بنود الانفاق العام، واكتفت بالإصدارات القديمة من العملة للتداول وسيطرة على معظم الحوالات الواردة بالعملة الأجنبية كغطاء نقدي لتمويل عمليات الاستيراد عندما كانت الإدارات العامة للبنوك واقعة تحت مناطق سيطرتها، وفرضت رقابة شديدة على السوق الموازية وثبتت سعر الصرف. ساهم هذا الوضع على استقرار أسعار الصرف ظاهرياً ولكنه تسبب بانكماش حجم النشاط الاقتصادي.

بينما عملت الحكومة الشرعية على استمرار تبادلها السلعي مع مناطق الحوثي دون فرض أي إجراءات لتقليص حجم الطلب، واعتمدت على تحصيل الإيرادات العامة المحدودة وبكفاءة ضعيفة، وأعادت تصدير المشتقات النفطية قبل ضربها من قبل الحوثي مع استمرارها في صرف المرتبات كأهم بند في الانفاق العام، ومولت العجز من خلال الإصدارات النقدية، وتدفقات صادرات المشتقات النفطية والحصول على نسبة كبيرة من التحويلات الواردة كغطاء نقدي لتمويل عمليات الاستيراد، واعتمادها على سعر صرف حر ورقابة ضعيفة على السوق الموازية. ساهم هذا الوضع على تدهور أسعار الصرف وزيادة معدلات التضخم، وتوسع نشاط السوق الموازية. ومؤخراً قامت الحكومة الشرعية بعمل تدابير وسياسات جديدة وذلك لوقف تدهور العملة المحلية وتنظيم سوق الصرف ومحاولة اصلاح التشوهات الهيكلية في الاقتصاد من خلال اعتماد خطة للإصلاحات الاقتصادية.

السياسات التي اتخذت خلال عام 2025:

شهد عام 2025 تنفيذ حزمة واسعة من التدابير النقدية والرقابية من قبل البنك المركزي اليمني التابع للحكومة المعترف بها دولياً، وذلك في إطار محاولة احتواء تدهور سعر صرف العملة المحلية، وتعزيز القدرة على إدارة الكتلة النقدية، وإعادة تنظيم سوق الصرف. بعد أن بلغ سعر صرف الدولار بالعملة المحلية 3000 ريال، وقد تركزت هذه التدابير على المحاور التالية

تشديد الرقابة على حركة السيولة وتنظيم المصارفة

اتخذ البنك المركزي إجراءات رقابية صارمة على تدفقات السيولة والتحويلات بين العملات الأجنبية والريال اليمني، شملت تفعيل أدوات الرقابة المباشرة وغير المباشرة على الأنظمة المالية لشركات الصرافة. وهدفت هذه التدابير إلى الحد من المضاربة، وتحسين شفافية العمليات المالية في قطاعي البنوك والصرافة.

إعادة هيكلة قطاع الصرافة من خلال سحب التراخيص

أصدر البنك عدد من القرارات قضت بسحب تراخيص عدد من شركات ومنشآت الصرافة المخالفة للتعليمات والتشريعات المنظمة للنشاط المالي، خصوصاً تلك التي تم رصد تورطها في المضاربة على العملة المحلية أو مخالفة السقوف والمعايير المهنية المحددة من قبل البنك المركزي. وقد ساهم ذلك في تقليص عدد الفاعلين غير المنضبطين في السوق وتعزيز الانضباط التشريعي.³⁰

نقل القطاع المصرفي

بعد صدور قرار البنك المركزي اليمني بنقل البنوك إلى عدن في عام 2024، قامت وزارة الخزانة الأمريكية في يناير 2025 بفرض عقوبات على بنكين يمينيين وعدد من شركات الصرافة والشركات التجارية. وفي الوقت نفسه، تم إدراج جماعة الحوثي رسمياً على قوائم المنظمات الداعمة للإرهاب، وفق التصنيف الأمريكي الرسمي. وأسفرت هذه الإجراءات عن مغادرة جميع البنوك وشركات الصرافة الكبرى مدينة صنعاء ونقل مقراتها إلى العاصمة المؤقتة عدن، ليصبح بذلك القطاع المصرفي اليمني نشطاً بالكامل في عدن، وفق تصريح محافظ البنك المركزي اليمني.

الاستفادة من الدعم الفني الدولي

عزز البنك المركزي قدراته المؤسسية من خلال الاستفادة من الدعم الفني والمشاورات المقدمة من المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إضافةً إلى الدول الداعمة للملف الاقتصادي اليمني. وشمل ذلك تدريب الكادر الإداري، وإعادة صياغة الأدلة التنظيمية والإجرائية، بما فيها أدلة الامتثال ومعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تعزيز إدارة النقد الأجنبي عبر نقل المراكز المصرفية إلى عدن

أسهم نقل مقرات العمليات والإدارة الرئيسية للبنوك إلى عدن في تمكين البنك المركزي من إدارة تدفقات النقد الأجنبي بشكل أكثر فعالية، خصوصاً تلك الناتجة عن التحويلات الواردة من الخارج. وقد وفر هذا الإجراء مستوى أعلى من الإشراف المركزي وقلل من التشوهات التي كانت تنتج عن ازدواج السلطات النقدية.

30 - مجموعة من القرارات أصدرها المركزي منشورة في موقعه الإلكتروني الرسمي، <https://cbi-ye.com/news/854>

خطة الإصلاحات الاقتصادية

أصدر مجلس القيادة الرئاسي قراراً رقم 11 لعام 2025³¹ في أكتوبر الماضي تضمن خطة للإصلاحات الاقتصادية والتي تهدف إلى استعادة الاستقرار المالي والنقدي وتحسين أداء الاقتصاد عبر مجموعة من السياسات المنظمة، وتركز الخطة على تعزيز الإيرادات الحكومية، ترشيد الإنفاق العام، تثبيت سعر الصرف، وتطوير القطاع المصرفي.

كما تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال، مكافحة الفساد، وتنويع مصادر الدخل عبر دعم القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والطاقة، وتشمل الخطة أيضاً توحيد الموارد المالية للدولة، إصلاح النظام الجمركي والضريبي، رفع كفاءة الخدمات العامة، وتمكين القطاع الخاص للمساهمة في النمو الاقتصادي.

وصف المشكلة:

أدى الانقسام النقدي والمالي والمؤسسي وتشتيت الإيرادات العامة بين الأطراف إلى تجزئة الاقتصاد واضعافه، وفتح المجال أمام السوق الموازية، وعمق التضخم، وانهيار العملة، وما زاد الأمر سوءاً هو الاستخدام الممنهج للإمكانيات المتاحة بقصد الاضرار بالطرف الآخر دون مراعاة لمصالح المجتمع والناس.

وتشكل السوق الموازية في اليمن تهديداً لاستقرار الاقتصاد الوطني، إذ تسيطر على نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي والنقدي من خلال التجارة، الاستيراد، وتداول العملات عبر قنوات غير رسمية. وقد أدى توسعها إلى خلق تشوهات في الهيكل الاقتصادي، وتأثير مباشر على مؤشرات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك استقرار الميزان التجاري وتدفقات النقد الأجنبي.

على الرغم من التحسن الملحوظ في استقرار سعر الصرف نتيجة الإجراءات المتخذة، وفي مقدمتها إنشاء اللجنة الوطنية لتنظيم الواردات التي وضعت آلية واضحة لبيع وشراء النقد الأجنبي وتنظيم تدفق الواردات عبر مختلف المنافذ الجمركية، واعتماد خطة للإصلاحات الاقتصادية، إلا أن عودة نشاط السوق الموازية ما تزال تمثل تهديداً للنظامين النقدي والاقتصادي. ويزداد هذا التهديد في حال حدوث أي تدخل من قبل جماعة الحوثي أو وقوع اضطرابات سياسية أو عسكرية في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية. لذلك يصبح من الضروري دراسة الخيارات والبدائل المناسبة للتعامل مع هذه المخاطر، إلى جانب وضع توصيات فعالة ومستدامة للحد من آثارها السلبية مستقبلاً.

الخيارات والحلول:

الخيار الأول:

منصة لتداول العملات الأجنبية (FX Trading Platform)

بعد نقل البنوك المحلية مقراتها إلى العاصمة المؤقتة عدن زادت خيارات البنك المركزي في استخدام سياسات نقدية جديدة تستطيع أن تحدث تأثير في النظام النقدي مع اكتمال المنظومة المصرفية ومن ضمن الخيارات الجديدة التي يمكن أن تطرح هي إيجاد نظام مركزي موحد لتداول العملات الأجنبية في السوق المالي من خلال انشاء منصة جديدة أو تطوير المنصة السابقة (Refinitiv) لبيع الدولار عبر المزاد العلني.

فكرة المنصة:

تقوم فكرة المنصة على بيع وشراء العملات الأجنبية عبر منصة إلكترونية مغلقة تضم البنوك المحلية وشركات الصرافة الكبيرة والبنك المركزي والتجار والشركات المستوردة، والمصدرين تكون المنصة مدعومة من البنك المركزي، وبإشراف في وتلقي من شركات عالمية ذات كفاءة وسمعة ممتازة يختارها البنك المركزي.

أهداف المنصة:

1. تقليل الاعتماد على السوق الموازية وتقليص الفجوة في الوساطة بين العرض والطلب الحقيقيين.
2. جمع العروض والطلبات بين البنوك وشركات الصرافة الكبيرة والمستوردين والمصدرين.
3. تحرير مرن وجزئي لسعر الصرف.
4. الاستفادة من المساعدات والحوالات الخارجية، ودمجها في العرض والطلب.
5. زيادة الشفافية من خلال تحديد سعر مرجعي بناءً على متوسط العرض اليومي.

وظائف المنصة:

- بيع وشراء النقد الأجنبي من/إلى البنوك والصرافين والمستوردين والمصدرين.
- استقبال التحويلات من الخارج وتحويلها تلقائياً للعملة المحلية وربطها بنظام دفع الكتروني محلي يمكن أن تعمل على تأسيسه الشبكة الموحدة.
- تخصيص النقد الأجنبي لقطاعات ذات أولوية (دواء، غذاء، مشتقات...).
- يمكن لاحقاً ربطها بأنظمة دفع أخرى كالشبكة الموحدة للحوالات المالية.

العوامل المحددة لنجاح المنصة:

- نجاح فكرة المنصة هناك بعض المحددات التي ينبغي مراعاتها:
- اعتماد سعر صرف مرن مدار ((Managed Float أو شبه ثابت وفقاً للظروف، لكنه واقعي بناءً على تقدير حقيقي للطلب والعرض وحاجة السوق.
- توفير احتياطات متناسبة يستطيع المركزي من خلالها التدخل لتعديل السعر في المرحلة الأولى من إطلاق المنصة.
- الشفافية والمساءلة من خلال انشاء لجنة للرقابة والتقييم ونشر التقارير الدورية.
- اصدار لائحة منظمة لعمل المنصة، ووضع قواعد لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تصميم نظام إلكتروني آمن وشفاف، وتدريب كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة في إدارة المخاطر.
- إصلاحات هيكلية ومعالجة أسباب ضعف حجم الصادرات السلعية والنفطية وانخفاض حجم الإيرادات العامة وتقليص الاعتماد على التمويل من مصادر تضخمية.
- نظام دفع او تسوية آلي وآمن بين البنوك وشركات الصرافة والبنك المركزي.

الطرف	الدور الرئيسي
المغتربون	إرسال الحوالات من الخارج بالعملات الأجنبية.
البنوك المراسلة (الحساب الخارجي)	استقبال الحوالات وتقييدها في حسابات باسم المنصة أو البنك المركزي.
المنصة المركزية	تسجيل الأرصدة في حسابات افتراضية للبنوك والصرافين؛ إدارة أوامر البيع والشراء.
البنوك المحلية	إدخال أوامر شراء/بيع العملات؛ استخدام الأرصدة لتغطية احتياجات العملاء.
شركات التحويل / المحافظ	استلام حوالات المغتربين وإعادة قيدها داخل المنصة لصالح المستفيدين.
المستوردون والتجار	شراء العملة الأجنبية عبر المنصة لتسديد قيمة الواردات.
البنك المركزي	الإشراف على المنصة، ضبط السيولة، والتأكد من تطابق الأرصدة الخارجية مع القيود.
السوق الموازي	يتقلص دوره تدريجيًا مع توسع المنصة وشفافيتها.

يمكن أن يحقق هذا الخيار كفاءة عالية في حال تم اتخاذ خطوات ملموسة أخرى في السياسات النقدية والمالية منها

- الرقابة الشديدة على المضاربين، وإعطاء هامش لشركات ومنشآت الصرافة في بيع وشراء العملة في إطار محدود أو وفق النشرة اليومية.
- ربط مباشر مع شركات ومنشآت الصرافة الملتزمة بالإجراءات ومتابعة للمراكز الطويلة.
- الغاء ازدواج الملكية أو التحايل عليها بين شركات الصرافة وبنوك التمويل الأصغر.
- حملات تفتيش مفاجئة وفرض غرامات تدريجية على المخالفين.
- زيادة نسبة الإيرادات العامة وتقليص النفقات.
- تقليص عجز الميزانية.
- الربط مع الجمارك والمنافذ البحرية والبرية والجوية من قبل لجنة الاستيراد.
- تحويل المرتبات والمدفوعات الحكومية الأخرى عبر المحافظ البنكية كتوزيع عادل بدون احتكارها على بنك أو اثنين.
- عمل بوابة إلكترونية لتحصيل الإيرادات العامة.

الخيار الثاني:

حساب موحد لإدارة النقد الأجنبي

(Unified Foreign Exchange Management Account)

يعتمد هذا الخيار على ربط الريال اليمني بالدولار الأمريكي والريال السعودي، وإدارة محفظة مركزية لتدفقات هاتين العملتين عبر البنوك المحلية، شركات الصرافة، والجهات الرسمية، بهدف تمويل المستوردين وفق أولويات السوق المحلي. وبحيث تربط كل الحوالات الواردة عبر حساب موحد للبنك المركزي طرف البنوك المحلية ويستطيع من خلاله المركزي الاطلاع على حجم الحوالات الواردة وإدارة تلك التدفقات بالتنسيق مع البنوك المحلية ووفق آلية واضحة.

مكونات الحساب الموحد:

1. التدفقات النقدية عبر البنوك وشركات الصرافة.
2. المساعدات الإنسانية من المنظمات الأممية وغير الأممية.
3. الهبات والمساعدات الحكومية الأجنبية.
4. عوائد الصادرات السلعية ومساهمات الأصدقاء والأشقاء للحكومة.

آلية العمل على الحساب الموحد:

إنشاء حسابات موحدة للبنك المركزي طرف البنوك المحلية التي تستقبل حوالات واردة من الخارج سواءً بمحافظ خاصة بها أو عبر شركات أجنبية، وذلك لغرض تدوين تلك الحوالات في هذا الحساب ويكون الحساب تحت إشراف ورقابة مباشرة من البنك المركزي. على أن يفوض المركزي البنوك بصرف الحوالات بالريال اليمني وبالسعر المحدد، ويستخدم البنك المحلي تلك الأرصدة في الخارج لتغطية التزامات المستوردين وفق آلية يحددها البنك المركزي.

أهداف الحساب الموحد:

1. تعزيز الاحتياطيات الأجنبية وتقليص عجز الميزان التجاري.
2. دعم استقرار أسعار الصرف والحد من المضاربة خارج القطاع الرسمي.
3. ضبط العرض والطلب على النقد الأجنبي وتفادي الطلب الوهمي.
4. دعم السياسات النقدية والاقتصادية عبر بيانات دقيقة للتدفقات النقدية.
5. السيطرة على التضخم من خلال ضبط أسعار الصرف وتأثيرها على السلع المستوردة.
6. الحد من السوق الموازية وتقليص التداول غير الرسمي.

عوامل نجاح الحساب الموحد:

- دعم الحكومة والجهات الأمنية والقضائية في ضبط السوق الموازية.
- تحديد سعر صرف متوازن قائم على بيانات دقيقة للعرض والطلب.
- مراقبة الاستيراد والمنافذ لضمان التأكد من دخول تلك البضائع للأسواق المحلية.
- وضع سياسات مالية متكاملة مع السياسة النقدية تعظم الإيرادات وتقلص النفقات وتحد من الفساد باستخدام المحافظ الالكترونية في المدفوعات.
- تقليص عجز الموازنة، وزيادة كفاءة تحصيل الإيرادات العامة وتحديداً الإيرادات الجمركية، وإيقاف التمويل من مصادر تضخمية.
- تقليل حجم التداول النقدي والاعتماد على الدفع عبر المحافظ الالكترونية، وتقليص حجم الكتلة النقدية خارج البنوك.

تجارب بعض الدول:

طبقت بعض البلدان التي كانت تعاني من السوق الموازية وتقلبات أسعار الصرف أو تلك التي كانت تعاني من وجود سعرين للعملة الأجنبية، نجحت بعضها واخفقت أخرى والتجارب الناجحة كانت مقرونة بإجراءات رقابية واصلاحات هيكلية في الاقتصاد وتحديدًا فيما يتعلق بالشفافية ومحاربة الفساد والتهرب الضريبي.

الدولة	التجربة	وضع السوق السوداء	حالة التجربة
الهند	شفافة FX-Retail منصة	شبه معدومة	ناجحة
الفلبين	ربط الحوالات بالمنصات الرقمية	ضعيفة	ناجحة
ماليزيا	منصة مصرفية بعد أزمة 97	ضعيفة	ناجحة
البرازيل	نظام رسمي إلزامي	محدودة	متوسطة
الأرجنتين	مزادات رسمية	قوية	فاشلة
المكسيك	مزادات + تدخلات ذكية	شبه معدومة	ناجحة
باكستان	PRI	ضعيفة	ناجحة
إثيوبيا	Ethiopian Electronic Forex Trading System	قوية جدًا	فاشلة
نيجيريا	Nigerian Autonomous Foreign Exchange Market (NAFEM)	قوية	فاشلة
جنوب السودان	Central Bank FX Window	متوسطة - قوية	متوسطة
مصر	مزادات البنك المركزي سابقاً	متوسطة	متوسطة
زيمبابوي	نظام متعدد أسعار الصرف	قوية جدًا	فاشلة
جنوب إفريقيا	بورصة جوهانسبرغ + SAMOS	شبه معدومة	ناجحة
إندونيسيا	BIRS	محدودة	ناجحة



STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات
المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن
الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز
الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في
صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف

<https://economicmedia.net/>

اليمن - تعز - حي الدحي



[00967-4-249306](tel:00967-4-249306)



www.economicmedia.net



economicmedia@gmail.com



[@Economicmedia](https://twitter.com/Economicmedia)



[Economicmedia](https://www.facebook.com/Economicmedia)